اتفاقية

بين حكومة جمهورية ليتوانيا

وحكومة جمهورية مصر العربية

بشأن الإعفاء المتبادل من شرط تأشيرات الدخول

لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية

إن حكومة جمهورية ليتوانيا وحكومة جمهورية مصر العربية ، والمُشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"،

مدفوعتين بالرغبة في تطوير أكبر لعلاقات الصداقة بين الدولتين،

ورغبةً في تعزيز وتشجيع وتيسير تبادل زيارات المسئولين من خلال إعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية السارية من شرط تأشيرات الدخول، من الطرفين،

اتفقتا على ما يلـي:

المادة (1)

1- مواطنو دولة أي من الطرفين من الحاملين لجوازات سفر دبلوماسية سارية سوف يعفون من شرط الحصول على تأشيرات للعبور أو الإقامة في أراضي دولة الطرف الآخر (يُشار إليه فيما بعد بـ"الدولة المستقبلة")، وذلك لمدة لا تزيد عن 90 (تسعين) يوماً، خلال أي فترة 180 (مائة وثمانين) يوماً، شريطة ألا يقومون بأية أنشطة ذات أجر خلال فترة إقامتهم، وأن تكون جوازات سفرهم الدبلوماسية سارية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المزمع الخروج فيه من أراضي الدولة المستقبلة.

2- مواطنو دولة أي من الطرفين من الحاملين لجوازات سفر دبلوماسية سارية، وسيتم إلحاقهم كأعضاء في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو كممثلين لمنظمات دولية تقع في أراضي الدولة المستقبلة بما في ذلك أفراد أسرهم من المقيمين معهم سوف يكونون مطالبين بالحصول على تأشيرة دخول مناسبة قبل الدخول إلى أراضي الدولة المستقبلة بهدف الاعتماد.

المادة (2)

1. الأشخاص المُشار إليهم فى المادة (1) من هذه الاتفاقية، سوف يعبرون حدود الدولة المستقبلة فقط من خلال أية نقطة عبور مفتوحة لحركة المسافرين الدولية، وسوف يتبعون كل الإجراءات الرسمية اللازمة وفقاً لقوانين الهجرة والقواعد الخاصة بالدولة المستقبلة.
2. يبلغ كلا الطرفين الآخر فوراً بأية تغييرات تطرأ على القوانين والقواعد الخاصة بدخول وإقامة الأجانب.

المادة (3)

يحتفظ أيٌ من الطرفين بحق رفض الدخول أو الإقامة في إقليميهما فيما يتعلق بمواطني دولة الطرف الآخر لأسباب تتعلق بالأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، وكذلك الحق في تقصير أو إنهاء فترة إقامة أي من هؤلاء المواطنين وفقاً للقواعد والقوانين في الدولة المستقبلة.

المادة (4)

يلتزم الأشخاص المشار إليهم فى المادة (1) من هذه الاتفاقية بالقوانين والقواعد المعمول بها لدى الدولة المستقبلة ويحترمونها طول فترة إقامتهم في أراضيها.

المادة (5)

1- يُمكن تعليق تطبيق هذه المذكرة مؤقتاً، كلياً أو جزئياً، من جانب أحد الطرفين لأسبابٍ تتعلق بأمن الدولة القومي، أو بالنظام العام، أو بالصحة العامة.

2- يُبلغ الطرفان أحدهما الآخر دون تأخير، عبر القنوات الدبلوماسية بأي تعليق للعمل بهذه الاتفاقية، وذلك في مدة لا تزيد عن (48) ساعة قبل دخول أي من هذه الإجراءات حيز النفاذ.

3- لا يتأثر حق الطرف الآخر في القيام بتعليق تطبيق هذه الاتفاقية مؤقتاً، كلياً أو جزئياً، بالمثل، طوال فترة التعليق من جانب الطرف الأول، بما تنص عليه الفقرتان 1 و2 من هذه المادة.

4- لا يؤثر تعليق هذه الاتفاقية، كلياً أو جزئياً، على حقوق المواطنين المشار إليهم في المادة 1 من هذه الاتفاقية، ممن يكونون بالفعل على أراضي الدولة المستقبلة.

المادة (6)

1- تتبادل السلطات المختصة للطرفين نماذج جوازات السفر الدبلوماسية السارية، عبر القنوات الدبلوماسية، وذلك في مدة لا تزيد عن 30 (ثلاثين) يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

2- في حالة إصدار وثائق سفر جديدة دبلوماسية، أو إجراء تعديلات على وثائق السفر الحالية، سوف يُسلم الطرفان بعضهما البعض نماذج من الوثائق الجديدة أو المعدلة عبر القنوات الدبلوماسية، خلال فترة لا تزيد عن 30 يوماً قبل تداول الوثائق الجديدة أو المعدلة.

المادة (7)

أي اختلافات أو نزاعات تنشأ من تفسير مواد هذه الاتفاقية سوف يتم تسويتها وديًا من خلال المشاورات أو المفاوضات بين الطرفين عن طريق القنوات الدبلوماسية.

المادة (8)

1- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد 30 يوم من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي متبادل بين الطرفين، عبر القنوات الدبلوماسية، يفيد بالانتهاء من الإجراءات الداخلية اللازمة للتصديق عليها.

2- يمكن تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين في شكل بروتوكولات إضافية أو تبادل المذكرات الدبلوماسية، وسوف تعتبر هذه الوثائق جزءاً من الاتفاقية وسوف تدخل حيز النفاذ وفقاً لنص الفقرة 1 من هذه المادة.

3- تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة غير محدودة وتظل في حيز النفاذ لحين انتهاء مدة ثلاثة أشهر من تاريخ استلام أحد الطرفين، من خلال القنوات الدبلوماسية، لإخطار كتابي من الطرف الآخر يفيد بإنهاء العمل بالاتفاقية.

وُقعت هذه الاتفاقية في مدينة شرم الشيخ، بتاريخ 25 فبراير 2019، من نسختين أصليتين باللغات الليتوانية والعربية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وفى حالة وجود اختلاف في التفسير، يُعتد بالنص الانجليزي.

عن
حكومة ليتوانيا

لیناس لینکوفیتشیوس
وزير الخارجية

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

سامح شكري
وزير الخارجية